يشطب 50 ألف وظيفة في أميركا

تعديل اتفاق «نافتا» يرفع كلفة السيارات 27 مليار دولار

كشفت دراسة حديثة، أن فرض تعرفات جديدة على الواردات من كندا والمكسيك، يمكن أن يرفع أسعار السيارات الجديدة في الولايات المتحدة بمعدل 1100 دولار للسيارة، كما يؤدي إلى إلغاء نحو 50 ألف وظيفة في هذا البلد.

وقالت جمعية مصنعي تجهيزات المحركات، إن الدراسة تكشف مخاطر إدخال تعديلات على اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية "نافتا"؛ من بينها تعديل الرسوم المفروضة على الحدود أو فرض تعرفات جديدة، وفقا لـ"الفرنسية".

وحذر ستيف هاندسوش؛ رئيس الجمعية، من أن مثل هذه الإجراءات لن تعود بالوظائف على الولايات المتحدة.

وقال هاندسوش في لقاء صحافي إن سياسات الضرائب والتجارة التي تفرض على الشركات إعادة الوظائف إلى البلد، لن تنجح، مضيفا أنه من غير الممكن حاليا إعادة عدد كبير من الوظائف إلى الولايات المتحدة.

وقال كزافييه موسكيه؛ أحد الشركاء في مجموعة بوسطن الاستشارية وكبير معدي الدراسة، إن قطاع السيارات يعتمد على سلسلة إمداد مندمجة تقوم على مصانع في كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

وحذر موسكيه من أن "فرض تعرفات جديدة ورسوما جمركية والانسحاب من "نافتا" سيؤثر سلبا - إلى حد كبير - في حركة البضائع السلسة والفاعلة لجهة التكلفة عبر الحدود في أمريكا الشمالية وسائر العالم".

وكشفت الدراسة أن فرض تعرفات أمريكية بين 20 و25 في المائة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تراوح بين 16 و27 مليار دولار في تكلفة قطاع السيارات في الولايات المتحدة.

وسيؤدي ذلك إلى زيادة بمعدل 1100 دولار على السيارة الواحدة بالنسبة إلى المصنعين الذين يعتمدون على الواردات بشكل خاص.

كما أن فرض رسوم حدودية لن يحمل المصنعين أو المزودين على إعادة الوظائف إلى الولايات المتحدة.

وقدر موسكيه أن الأمر سيستغرق تسع سنوات لاسترداد تكلفة بناء مصنع جديد، كما أن المصنعين والمزودين قالوا إنهم يفضلون الاستمرار في استخدام المصانع الموجودة حاليا بدلا من بناء منشآت جديدة في الولايات المتحدة.

مصنع سيارات

دول الخليج قادرة على استيعاب أزمات سوق النفط

أكد تقرير حديث أن الدول المنتجة للنفط وبشكل خاص الدول الخليجية قامت بتنفيذ خطط تنموية متطورة وقادرة على استيعاب الأزمات التي تفرضها معدلات النمو الضعيفة التي يحققها الاقتصاد العالمي بشكل منفرد، حيث حققت هذه الدول قفزات جيدة في إطار تقوية ودعم القطاع غير النفطي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وهيكلتها، والتي من شأنها تعزيز قيم النجاح لكافة الخطط وتشجيع التنوع الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

وتواصل أسعار النفط والغاز تقلباتها اليومية في أسواق الطاقة العالمية دون جدوى لكافة الخطط والاتفاقات التي تجريها الدول المنتجة للنفط وبعض المستقلين، حيث إنه من الممكن أن تتغير المسارات الاقتصادية العالمية الخاصة بأسواق النفط بعد مجموعة النقاشات التي تمت خلال قمة العشرين في دورتها الأخيرة التي عقدت في مدينة هامبورغ الألمانية، والتي تطرقت إلى قضايا استقرار الاقتصاد العالمي والعمل على تنظيم أسواق المال، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وأوضح التقرير الأسبوعي لشركة نفط "الهلال" الإماراتية، أن اجتماع الدول في قمة العشرين له أهمية قصوى تتمثل في أن عدد سكانها يمثلون ثلثي سكان العالم، وتنتج ما يقارب من 80% الناتج المحلي الإجمالي من الطاقة في العالم، وبمعدل تبادل تجاري عالمي يصل إلى75%، مما سيكون لكافة القرارات والتوجهات التي تعتمدها هذه القمة تأثير على استقرار الأسواق والاقتصاد العالمي، وإعادة توجيه الاستثمارات، وضمان تدفق رؤوس الأموال وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية.

وأشار إلى أن قمة العشرين تركز جهودها منذ فترة على تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن في جميع دول المجموعة على الرغم من اختلاف العناوين المطروحة، حيث مازالت نتائج وتوجهات القمة التي عقدت في مدينة هانغو بالصين العام الماضي تحت عنوان بناء اقتصاد عالمي إبداعي ونشط ومترابط وشامل، محل تقييم، إضافة إلى أنه يصعب تحديد المردودات الإيجابية لكل قمة، كونها تناقش باستمرار القضايا ذات العلاقة بتعزيز الطاقة المتجددة، وضمان استقرار أسواق النفط والغاز وحماية الاستثمارات القائمة.

وأكد التقرير أن الاجتماعات الدورية لدول العشرين لها عوائد إيجابية على مجالات التقنية والبنية التحتية والاستثمار ودعم المشاريع الابتكارية، وترتبط بشكل وثيق في مدى النمو الاقتصادي والسلم العالمي، حيث لا يمكن تحقيق النمو دون السلم والعكس صحيح، وبالتالي لابد من أن تعمل الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة من أجل معالجة كافة القضايا التي تشكل مصدر تهديد للسلم الإقليمي والعالمي.

وبين أن مجموعة العشرين تستهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 2% خلال السنوات الخمس القادمة من خلال تعزيز جهود فرص العمل، وتنفيذ كافة الخطط والبرامج المتفق عليها، حيث إن استمرار الضغوط والتقلبات في أسواق الطاقة من شأنه أن يفشل الخطط والبرامج، وأن يبقي الاقتصاد العالمي في حالة تراجع نظراً لما يشكله هذا المصدر من قيمة مؤثرة على الاقتصادات المنتجة والمستوردة، مما سيعمل على بقاء جميع الخطط والاستراتيجيات ضعيفة، إذا لم تصل المجموعة إلى حلول جذرية للتحديات التي تواجه قطاع الطاقة والاستثمارات الحالية والمستقبلية.

وأكد أن الهدف من تأسيس المجموعة التي تأسست في 1999، هو الحاجة إلى تعاون دولي أكبر للتعامل وإدارة الأزمات المالية، إضافة إلى أهمية البحث على مسارات لأسواق الطاقة وتعديلها وتعظيم عوائدها في الوقت الحالي.

الخليج قادر على استيعاب ازمة النفط

الدولار يهبط بفعل التكهنات بشأن توجهات المركزي الأوروبي

مقر المركزي الأوروبي

سجل الدولار أدنى مستوى في أكثر من عام أمام سلة عملات كبرى منافسة بعد يوم من تصريحات رئيس البنك المركزي الأوروبي بينما تعرضت العملة الأمريكية لضغوط أيضا من العقبات التي تقف أمام أجندة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السياسية.

وقال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي أمس الخميس إن أوضاع التمويل ما زالت جيدة على نطاق واسع وأشار إلى أن ارتفاع قيمة اليورو "استرعت الانتباه" لكنه لم يشر إلى ارتفاع العملة على أنه مشكلة.

وأقنعت تصريحات دراجي التي تفتقر إلى القلق بشأن ارتفاع العملة الأوروبية الموحدة التجار بأن البنك ما زال على مسار احتمال تقليص برنامج شراء السندات في وقت لاحق من هذا العام.

ولامس مؤشر الدولار 93.854، وهو أدنى مستوى منذ يونيو حزيران العام الماضي وسجلت أحدث قراءة له 93.885 بانخفاض بنحو 0.5 بالمئة بينما لامس اليورو 1.1682 دولار، وهو أعلى مستوى أمام العملة الأمريكية في نحو عامين وبلغ 1.1674 دولار في أحدث قراءة بارتفاع 0.4 بالمئة. واتجه اليورو إلى تحقيق ارتفاع نسبته 1.8 بالمئة على أساس أسبوعي، وهو ما سيكون ثاني ارتفاع أسبوعي على التوالي مقابل العملة الأمريكية. ويتجه مؤشر الدولار للهبوط 1.3 بالمئة في ثاني انخفاض أسبوعي على التوالي.

5.3 تريليون دولار الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات منذ مطلع العام

نما معدل الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات ليبلغ 5.3 تريليون دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 4.2 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي 2016.

وأرجع أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية "جارتنر" هذا الارتفاع إلى تراجع سعر صرف الدولار أمام باقي العملات.

وأوضح جون ديفيد لوفلوك نائب الرئيس والمحلل لدى "جارتنر"، أن أثر الأعمال الرقمية ينعكس بدرجة كبيرة على كيفية تنفيذ ودعم العمل الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عديد من الفئات الجديدة والتقنيات الرائدة منها على سبيل المثال التقارب ما بين البرامج والخدمات والملكية الفكرية فيما يتم دعم عروض الجيل القادم هذه من قبل الشركات والمنصات التقنية التي ستلعب دور المحرك لعجلة نمو الإنفاق على هذه الفئات الجديدة، وفقا لوكالة الأنباء الإماراتية.

وأضاف، أن أبرز هذه التقنيات الرائدة والمتخصصة على صعيد الصناعة تبدأ مع إنترنت الأشياء المستخدمة على مستوى الصناعات التحويلية وتقنية "البلوك تشين" المستخدمة في مجال الخدمات المالية وغيرها من الصناعات والآلات الذكية المستخدمة في قطاع البيع بالتجزئة، لافتا إلى أن التركيز حاليا ينصب على دور التقنيات في نشر وتمكين الأعمال.

وتوقع نمو السوق العالمي للبرمجيات المؤسسية بنسبة 6.7 في المائة خلال عام 2017 بعد أن سجل نسبة نمو بلغت 3.5 في المائة خلال عام 2016، منوها إلى أن تطبيقات البرمجيات تتيح للمؤسسات إمكانية جني مزيد من الإيرادات عبر قنوات الأعمال الرقمية، حيث ستصبح الحاجة أقوى لأتمتة وطرح التطبيقات والوظائف الجديدة.

وأكد لوفلوك أن تنامي اعتماد التطبيقات المؤسسية القائمة على البرمجيات كخدمة يرافقه ارتفاع في معدل قبول أدوات إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات "ITOM" التي يتم تسليمها من السحابة، حيث تتيح هذه الأدوات القائمة على السحابة لمؤسسات البنى التحتية والعمليات إمكانية إضافة الوظائف واعتماد التقنيات الجديدة بسرعة أكبر وذلك لمساعدتهم على إدارة دورات إطلاق التطبيق بوتيرة أسرع.

رغم «بريكست»

بريطانيا مستعدة للموافقة على حرية تنقل الأوروبيين

كتبت صحف بريطانية ، أن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي مستعدة لضمان حرية تنقل الأوروبيين لعدد معين من السنوات بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأفادت صحيفة "تايمز" بأن هذه المدة ستكون لسنتين، فيما قالت صحيفة "الجارديان" إنها ستكون لثلاث أو أربع سنوات، وفقا لـ"الفرنسية".

ونقلت "تايمز" عن مصدر بريطاني مقرب من المفاوضات أنه من المتوقع أن يحصل وزير المالية البريطاني فيليب هاموند على دعم الوزراء لمشروع الاتفاق على المرحلة الانتقالة، التي ستمتد على سنتين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المرتقب عام 2019. وأكدت "الجارديان" نقلا عن مصدر حكومي أن مجلس الوزراء البريطاني قد يوافق على تمديد مدة حرية تنقل الأوروبيين حتى أربعة أعوام بعد البريكست. وقال المصدر "إذا سألتم الشركات متى تريد التوصل إلى هذا الاتفاق، ستجيب غدا". وتمنح حرية التنقل الشركات البريطانية ميزة الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة خلال فترة انتقالية، الأمر الذي تطالب به خصوصا المنظمة البريطانية الرئيسة لأرباب العمل "سي بي أي".

خلال الربع الأول من العام الحالي 2017

السعودية تسجل أعلى ناتج صناعي فصلي بـ 57 مليار ريال

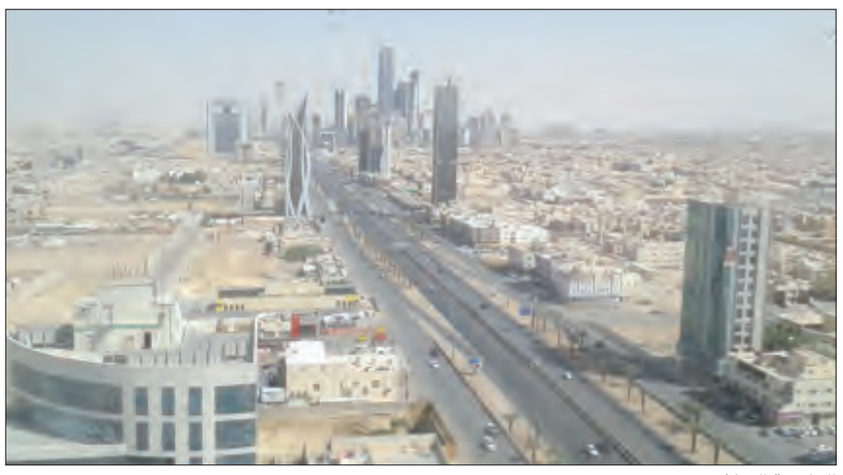

العاصمة الرياض

سجل قطاع الصناعة في السعودية قفزة في معدلات النمو خلال الربع الأول من العام الجاري 2017، إذ حقق نمواً في ناتجه بنحو 3.9 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2016، بحسب صحيفة الاقتصادية.

وبذلك يكون حجم الناتج الصناعي للربع الأول، قد سجل أيضا رقما قياسيا يعد هو الأعلى على الإطلاق، خاصة منذ الفترة الممتدة من عام 2010 حتى 2016 وهي البيانات الحديثة المتوفرة، متجاوزا الرقم الأعلى السابق الذي تم تسجيله في الربع الأول من عام 2015 بـ56.1 مليار ريال.

وبحسب تحليل الصحيفة لبيانات إحصائية أولية من الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، عاد النمو للقطاع الصناعي بشكل كبير بعد تسجيله تراجعا في نموه خلال الربعين السابقين، بنحو 0.47 و1.4 في المئة في الربعين الثالث والرابع من العام الماضي على التوالي على أساس سنوي.

وبلغ حجم الناتج الصناعي في الربع الأول نحو 57.7 مليار ريال بزيادة بلغت 2.15 مليار ريال عن الفترة المماثلة من العام الماضي، أما بالمقارنة بالربع السابق البالغ حينها نحو 52.8 مليار ريال، فقد سجل نموا 9.2 في المئة بما يعادل 4.8 مليار ريال.

وبحسب تحليل البيانات، فإنه تم احتساب النشاط الصناعي باستثناء نشاط "تكرير الزيوت"، حيث شمل صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الأخشاب والمنسوجات والأثاث وصناعة الورق والمواد الكيميائية ومنتجاتها، إضافة إلى الصناعات التحويلية الأخرى.

وبلغ حجم الناتج الصناعي للعام الماضي 2016 نحو 213.3 مليار ريال، وبنمو سلبي طفيف، مقارنة بالعام الذي يسبقه 2015، إذ بلغ حينها نحو 214.8 مليار ريال، مسجلا فارقا سنويا بلغ قدره 1.5 مليار ريال.

في المقابل، انعكس هذا النمو على حجم الائتمان المصرفي والمقدم لقطاع الصناعة والإنتاج خلال الربع الأول من العام الحالي 2017، حيث سجل نموا بمعدلات الإقراض بلغ نحو 3.4 في المئة، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي، ليبلغ حجم الائتمان للقطاع نحو 170.43 مليار ريال مضيفاً نحو 5.71 مليار ريال، مقارنة بالفترة السابقة، ليشكل بذلك حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي نحو 12.5 في المئة من إجمالي حجم الائتمان المصرفي.

وشكل القطاع الصناعي المستثنى من نشاط تكرير الزيوت، نحو 9 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2017، حيث إن هذا الاستحواذ يعد الأعلى مقارنة بالفترة من 2010 حتى الربع الحالي.

وبلغ الناتج الإجمالي المحلي بنهاية الربع الأول من العام الحالي 2017 نحو 642.96 مليار ريال، مقارنة بنحو 646.37 مليار ريال للفترة المماثلة من العام الماضي 2016، وبنسبة تراجع طفيفة بلغت 0.53 في المائة وبفارق بلغ 3.40 مليار ريال.

واشنطن وبكين.. محادثات صريحة وفشل في حل الخلافات التجارية

فشل محادثات التجارة بين واشنطن وبكين

فشلت الولايات المتحدة والصين في الاتفاق على خطوات جديدة مهمة لخفض العجز التجاري الأمريكي مع الصين، ما يلقي بظلال من الشك على العلاقات الاقتصادية والأمنية للرئيس دونالد ترمب مع بكين.

وانتهت جلسة الحوار الاقتصادي السنوي في واشنطن بإلغاء مؤتمرات صحافية، ولم يصدر أي بيان مشترك أو إعلانات جديدة بشأن فتح السوق الصينية أمام الولايات المتحدة، وفقا لـ"رويترز".

وقال مسؤول أمريكي رفيع اشترط عدم كشف هويته إن الجانبين عقدا "محادثات صريحة" لكنهما فشلا في التوصل إلى اتفاق في معظم القضايا التجارية والاقتصادية المشتركة التي تهم الولايات المتحدة. وتشمل هذه القضايا مطالب أمريكية بدخول أسواق الخدمات المالية الصينية، وخفض الطاقة الإنتاجية المفرطة للصلب الصيني، وتخفيض رسوم استيراد السيارات، وتقليص دعم الشركات المملوكة للدولة ورفع قيود الملكية للشركات الأجنبية في الصين.

غير أن السفارة الصينية في واشنطن نظرت للمحادثات من جانب إيجابي، وقالت في بيان إن الجانبين أقرا بتحقيق "تقدم ملحوظ" في محادثات الـ100 يوم وسيعملان معا من أجل خفض العجز التجاري.

وقال بيان السفارة "سيوسع الجانبان مجالات التعاون في الخدمات وزيادة التبادل التجاري فيها، وتوسيع الاستثمارات المشتركة وإيجاد بيئة استثمارية أكثر انفتاحا ومساواة وشفافية وملاءمة".

وكان الرئيسان الصيني والأمريكي قد اتفقا على خطة اقتصادية مدتها 100 يوم أسفرت عن بعض الإعلانات التي تناولت قطاعات بعينها مثل استئناف مبيعات لحوم الأبقار الأمريكية في الصين وتعهد بضمان دخول أمريكي محدود لبعض قطاعات الخدمات المالية. ولكن لم تصدر أي مبادرات جديدة منذ ذلك الحين وزاد استياء ترمب من عدم ممارسة الصين ضغوطا على كوريا الشمالية وهددت إدارته بفرض عقوبات جديدة على المصارف الصينية الصغيرة وشركات أخرى تعمل مع بيونجيانج. ورأى المستثمرون أن المؤشرات السلبية الناتجة عن المحادثات وغياب أي إعلانات تجارية جديدة قد يعني على الأرجح أن ترمب سيمضي قدما في فرض رسوم واسعة النطاق على الصلب أو فرض حصص استيراد محددة بناء على نتائج مراجعة للأمن القومي وهو ما أدى إلى صعود أسهم شركات صناعة الصلب.

محاكاة الدور العالمية ترفع الطلب على الذهب والألماس محليا

أوجد حداثة قطع الذهب والألماس الملونة، مكانا في مبيعاتها لتنافس الأحجار الكريمة، حسبما ذكره مختصون في القطاع لـ"الاقتصادية"، مشيرين إلى أن محاكاة الدور العالمية التي تحرص على التجديد وإضفاء رونق على القطع عبر الألوان، وراء القفزة الكبيرة في مبيعات تلك القطع.

وقال أحمد الشريف؛ تاجر الذهب والمجوهرات، إن مبيعات قطع الذهب والألماس الملون قفزت مقارنة بمبيعات الذهب والألماس الكلاسيكية، موضحا أن للقطع التي تحاكي ما تنتجه الدور العالمية وبأسعار منافسة دورا مهما في المبيعات، وهو ما حدث مع الذهب والألماس الملون الذي أقبل عليه المستهلكون.

وأضاف، أن أكثر الألوان الجديدة للقطع التي لقيت طلبات مرتفعة اللون الزهري والسماوي أكثر من غيرها، لافتا إلى أن الذهب الملون نافس الأحجار الكريمة من حيث الطلب رغم ارتفاع أسعارها.

وأفاد بأن القوة الشرائية ترتبط بالمواسم، إذ يمتد موسم شراء الذهب والمجوهرات من منتصف شعبان إلى أن يصل إلى ذروته في نهاية شهر رمضان، ويمتد حتى نهاية إجازة الصيف التي ترتفع فيها المناسبات الاجتماعية المتنوعة التي تتطلب شراء الذهب والألماس والأحجار الكريمة.

وأشار إلى أن أكثر القطع التي تعرض في محال الذهب والمجوهرات تكون لمناسبات الخطوبة والزواج، موضحا أن القطع تكون ما بين كبيرة وصغيرة وتكون مرصعة إما بالزفير الأزرق أو الزمرد أو الياقوت أو العقيق وغيرها.

وأوضح، أن للألماس بريقا وجاذبية خاصة تجعل الطلب عليه مستمرا طوال العام وفي كل المناسبات، ليس كمثل باقي الأحجار الكريمة التي تحركها الموضة ارتفاعا وهبوطا، لذلك يذكر الألماس مع الذهب دائما ثم تأتي الأحجار الكريمة وكأنه ليس بحجر كريم.

وبين، أن أسعار الأحجار الكريمة أغلى من الذهب كثيرا وهي التي ترفع ثمن قطع الذهب حتى في أوقات تراجع أسعار الذهب، موضحا أن قص الحجر الكريم يؤثر في تكلفة الحجر لذلك فإن القصة الجيدة للحجر ترفع ثمن الحجر وكذلك نقاوة الحجر التي تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في سعره.

من جهته، قال علي عبدالعزيز؛ تاجر الذهب والمجوهرات، إن الذهب تضاف إليه موضة جديدة كل فترة وغريبة، موضحا أنه في السابق كان قصات الذهب وأحجام القطع وعدد الأساور وكذلك حجم الخاتم والنقوش أو الأحجار كلها تمثل الموضة، لكن تحدث تغيرات مستمرة على كل القطع وموديلاتها سنويا.

من ناحيته، أوضح لـ"الاقتصادية" علي الحارثي؛ مالك شركة مجوهرات، أنه لكل دولة الحجم والقطعة المناسبة لها، فمثلا يعتبر الهنود من أكثر الشعوب التي تشتري الذهب الذي يتميز بالقطع الكبيرة وذات النقوش الكبيرة، كما أن دول إفريقيا يفضلون الحلق والعقد الطويلة والخواتم.

وقال إن طلبات الزبائن تختلف حسب ذوقهم ويحرص كثير منهم على الطلب مبكرا قبل المغادرة وعدم الشراء مما هو معروض، مضيفا أن المعتمرين والحجاج يعودون إلي بلادهم وهم راضون بعد تنفيذ طلبهم وعودتهم لبلادهم محملين بالهدايا.